



مِنَ الْأَبْنِيَةِ الصَّرْفِيَّةِ الْمَرْفُوضَةِ فِي الْأَسْمَاءِ

د. فوزي حسين الراشدي

fhaalrashdi@elmergib.edu.ly

كلية التربية بالقره بوللي ، جامعة المرقب

مُلَخَّصُ الْبَحْثِ

يسلط هذا البحث الضوء على أهم الأسباب التي دفعت علماء العربية إلى رفض بعض من أبنية الأسماء، وقد جاء البحث في ثلاثة مباحث؛ الأول بعنوان: معنى البناء الصرفي المرفوض، وأساليب الرفض عند النحويين، والمبحث الثاني بعنوان: أبنية صرفية رُفِضَتْ لثقلها عند النطق، كبنائي: (فَعُلٌ وَفِعْلٌ) في أبنية الثلاثي، والمتحركات المتتالية والمتناقضة في أبنية الرباعي والخماسي، والمبحث الثالث بعنوان: أبنية صرفية رُفِضَتْ لعدم النظير كبناء: (فَعُوْبِلٌ) في وزن عَزُوْبِتٍ؛ إذ لا يوجد نظير لهذه الكلمة، يكون التاء فيها أصلاً والواو زائدة، وبناء: (أُسْفَعْلَةٌ) في وزن أُسْكَفَةٌ؛ لعدم النظير. وقد تبين في نهاية البحث: أن مثل هذه الأبنية خرجت عن كلام العرب، فلا يصح القياس عليها، أو اتخاذها دليلاً على إثباتها.

الكلمات المفتاحية: الأبنية، الصرفية، المرفوضة، في الأسماء.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه أجمعين،

وبعد:

فإن رفض الأبنية الصرفية أو تصحيحها في المحيط اللغوي لم يكن حديث العهد، بل هي سنة متبعة منذ بداية التأليف اللغوي لدى العلماء المسلمين؛ أي في القرن الثاني الهجري تقريباً، وبعد أن ظهر اللحن في اللسان العربي، وفشا في أوساط الناس بسبب اختلاط العرب بالأعاجم حديثي العهد بالإسلام، ولأجل ذلك ظهرت مؤلفات عديدة هدفها الرئيس محاربة تفشي هذا اللحن؛ ككتاب: (ما تلحن فيه العامة) لعلي

مِنَ الْأَبْنِيَةِ الصَّرْفِيَّةِ الْمَرْفُوضَةِ فِي الْأَسْمَاءِ

بن حمزة الكسائي (189هـ)، الذي رفض فيه كثيراً من المركبات اللغوية، والأبنية الصرفية، وقام بتصويبها بعد أن لحقها اللحن أثناء الاستعمال، وكتاب (إصلاح المنطق) لابن السكيت (244هـ) وغيرهما⁽¹⁾.

والناظر في كُتُبِ الصرف اليوم، لا بدّ أن تستوقفه عباراتٌ كثيرةٌ ما يردّها بعض النحويين، كقولهم: بناء مرفوض، أو بناء ليس في كلامهم، أو غير ثابت، أو معدوم في أبنيّتهم، أو بناء لم يستقر في كلامهم، أو مستكرّه عندهم، أو غير ذلك ممّا يدل على رفضهم لهذا البناء أو ذلك.

وهذه العباراتُ إن دلّت على شيءٍ فإنّما تدلُّ على أنّ هناك أبنية مرفوضة خالفت القواعد اللغوية المنصوص عليها عند النحويين، وأنّ هناك عللاً أو أسباباً دفعت النحويين إلى رفض هذه الأبنية، فوجب السؤال عن هذه الأبنية وعن علل رفضها؛ لأنّه كما يُقال: لا يُسأل عن علة الشيء إذا جاء على أصله، وإنما يُسأل عن علته إذا خالف هذا الأصل.

ولمّا كان موضوعُ الأبنية الصرفية المرفوضة طويلاً ومتشعباً؛ لأنها كثيرة ومتنوعة وتحتاج إلى دراسة شاملة، ووقت أطول؛ ارتأيت أن أدرسها في بحث مختصر تحت عنوان: (من الأبنية الصرفية المرفوضة في الأسماء)، واخترت فيه عينة من أبنية الأسماء، تكون مجالاً لهذه الدراسة.

الدراسات السابقة:

خضعت الأبنية الصرفية لكثير من الدراسات، وبعد البحث والاطّلاع لم أعرّ على أي دراسة سابقة حملت عنوان: (من الأبنية الصرفية المرفوضة في الأسماء)، ولكن بما أنّ هذا الموضوع يتعلّق برفض الأبنية وعدم قبولها؛ فلا بدّ من الإشارة إلى دراسات تناولت ما يلامس هذا الموضوع، ويلتقي معه؛ من هذه الدراسات:

1 - دراسة حملت عنوان: (الأبنية المُستدرّكة على سيبويه)، لعبد العزيز بن أحمد المنيع، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وقد استعرض فيها آراء النحويين حول هذه الأبنية، مرجّحاً تارة آراء المستدرّكين كابن السراج والزبيدي، وتارة أخرى آراء رافضي هذا الاستدراك كابن جنّي وابن عصفور.

(1) انظر الكسائي وأثره في نشأة الصواب اللغوي عند العرب: ص6.

2 - دراسة أخرى حملت عنوان: ما لم يستقر في كلام العرب، للدكتور: بدر بن محمد الجابري، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وفيها استعرض عدداً من الأبنية الصرفية التي أوردها ابن عصفور في كتابه الممتع الكبير، والتي كان أكثرها ما استدركه بعض النحويين على سيبويه في كتابه.

أهداف البحث:

- معرفة أبنية الأسماء المرفوضة، أنواعها، ومعرفة علل رفضها.
- محاولة استنباط هذه العلل من نصوص اللغة، وتجميعها في قالبٍ واحدٍ؛ إذ هي مبثوثة في كتب النحويين.
- الوقوف على آراء النحويين في هذه الأبنية وعللها.

خطة البحث: وقد قسّمت البحث إلى ثلاثة مباحث، مُدَيِّلة بخاتمة بها النتائج، وقائمة بالمصادر والمراجع . وهي كالآتي:

المبحث الأول - معنى البناء الصرفي المرفوض، وأساليب الرفض عند النحويين :

أولاً - معنى البناء الصرفي المرفوض.

ثانياً - أساليب الرفض عند النحويين.

المبحث الثاني - أبنية صرفية رُفضت لثقلها عند النطق.

أولاً - التخفيف ورفض الثقل من سمات العربية.

ثانياً- ثقل الخروج من الكسر إلى الضم.

ثالثاً- ثقل تتابع الحركات في البناء الواحد.

المبحث الثالث: أبنية صرفية رُفضت لعدم النظر.

المبحث الأول - معنى البناء الصرفي المرفوض، وأساليب الرفض عند النحويين:

أولاً- معنى مصطلح البناء الصرفي المرفوض:

مِنَ الْأَبْنِيَةِ الصَّرْفِيَّةِ الْمَرْفُوضَةِ فِي الْأَسْمَاءِ

يمكن تعريف البناء الصرفي المرفوض بأنه: ذلك البناء الذي لم يرد في بابه؛ فخرج عن أبنية العربية، وأوزانها، ونظائرها، وأقيستها لعله ما، قد تكون علة استئقال، أو علة عدم وجود، أو عدم نظير، أو غير ذلك مما يُدرك استنباطاً من نصوص اللغة.

وقد أشار إلى هذا المعنى ابنُ جنِّي في كتابه المنصف تحت عنوان: (باب ما قيس من الصحيح على ما جاء من الصحيح من كلام العرب)، وفيه يُشير إلى أنّ هناك أبنية صرفية كثيرة، تتوارد على مُخيلة متكليمة العربية، ولكنّ اللغة وقواعدها ترفضها وتأبأها، ولا يصح قياس كل ما جاء من الكلام عليها؛ خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى بناء مرفوض في كلام العرب؛ كالأبنية المستتقلة التي أهملتها العربية ولفظتها خارجاً؛ أو الأبنية المفقودة التي ليس لها وجود في أبنية العربية؛ وقد مثّل ابن جنّي للأبنية المستتقلة بـ(ضِرْب) بوزن (فُعَل)، وللأبنية المفقودة في العربية بـ(كأبَل) بوزن (فَاعُل) مضموم العين وبـ(جَعْفِر) بكسر الفاء وضمها⁽¹⁾.

وعلى كلِّ فيمكن القول بأنّ البناء المرفوض: يشمل كل بناء ليس له وجود أو نظائر في أبنية العربية.

ثانياً - أساليب الرفض عند النحويين:

اختلفت أساليب الرفض عند النحويين، وتنوعت مصطلحاتهم وعباراتهم التي يستعملونها، وإن كانت أغلب هذه المصطلحات تصبُّ في معنى واحد وهو: (رفض البناء، وعدم قبوله) وهي كثيرة، اخترت منها للدراسة ما يأتي:

1. استعمال مصطلحي: (رِفْضُ الْبِنَاءِ، وَبِنَاءٌ مَرْفُوضٌ): استعمل بعض النحويين هذين المصطلحين، وذلك إذا خالف البناء الصرفي القياس اللغوي، أو القاعدة اللغوية المنصوص عليها، والمُجمع عليها عند أكثر النحويين، كرفضهم اجتماع الهمزتين في قولهم: أكرمت الرجل أكرمته، فحذفوا الهمزة الثانية؛ لنقل اجتماع الهمزتين، وبحثاً عن التخفيف، ثم حذفت في حروف المضارعة الأخرى؛ طرداً للباب، وإذا ما ورد اجتماع همزتين مرة أخرى في موضع ما؛ فإنهم يحملون ذلك على الشذوذ، أو على الضرورة الشعرية التي يلجأ إليها الشاعر أحياناً⁽²⁾ نحو قوله:

(1) انظر المنصف: ص 181.

(2) انظر: المقتضب، للمبرد: 97/2.

فَائَةٌ أَهْلٌ لِأَنَّ يُؤَكَّرَمًا⁽¹⁾

وفي أبنية الأسماء استعمل النحويون مصطلح (رفض) في ردّهم بعضاً من الأبنية من ذلك: رفضهم للأسماء التي في أولها ياء مكسورة؛ كقولهم في (يسار): (يسار) بكسر الياء، اسم لليد اليسرى، يقول ابن جني معللاً لهذا الرفض: "وإنما رُفِضَ ذلك استتقالاً للكسرة في الياء"⁽²⁾.

ويقول في موضع آخر رافضاً مجيء بناء (فوعال) في الأسماء المفردة؛ لثقل سكون الواو بعد كسرة: "فأما من قال في (شيراز)⁽³⁾: (شواريز)، فإنه جعل الياء فيه مبدلة من واو، وكان أصله على هذا (شوراز)، فلما سكنت الواو وانكسر ما قبلها قُلبت ياء، ثم إنه لما زالت الكسرة في الجمع، رجعت الواو فقالوا: (شواريز). فإن قلت: فإنّ بناء (فوعال) ليس موجوداً في الكلام، فمن أين حملت واحد شواريز عليه؟ فالجواب: إن ذلك إنما رُفِضَ في الواحد لأجل وقوع الواو ساكنة بعد الكسرة، فلم يمكن إظهارها، فلما لم يصلوا إلى إظهار الواو في الواحد لما ذكرناه، وكانوا يريدونها، أظروها في الجمع؛ ليدلوا على ما أرادوه في الواحد"⁽⁴⁾.

وممن استعمل مصطلح (البناء المرفوض) وصرّح به: السمين الحلبي (756هـ)، في اعتراضه على من قرأ (الجُبْك) بكسر الحاء وضم الباء⁽⁵⁾، فيقول: "ولكن الذي قرأ ﴿ذَاتِ الْجُبْكِ﴾⁽⁶⁾ يُبْقِي ضَمَّةَ الْبَاءِ؛ فَيُؤَدِّي إِلَى فِعْلٍ بِكسر الْفَاءِ وَضَمِّ الْعَيْنِ وَهُوَ بِنَاءٌ مَرْفُوضٌ"⁽⁷⁾.

2- استعمال مصطلح: (ليس في كلامهم): أغلب النحويين استعملوا هذا المصطلح لرفض الأبنية، منهم ابن دُرَيْدٍ (321هـ)، الذي نقل عن أهل اللغة رفضهم لبناء (فَعِيل) فيقول: "وقال قوم: ضَهَيْدٌ موضع،

(1) البيت من مشطور الرجز، لم أقف على قائله، أو على شطره الأول، وهو من دون نسبة في: الخصائص: 145/1، والمنصف، لابن جَنِّي: ص 27، وهمع الهوامع، للسيوطي: 463/3، ولسان العرب، لابن منظور: (كرم).

(2) سر صناعة الإعراب، لابن جَنِّي: 731/2.

(3) شِيرَاز كلمة فارسية تعني اللبن الرائب. انظر: تاج العروس للزبيدي: (شرز).

(4) سر صناعة الإعراب: 749/2.

(5) القراءة تُسبِت إلى الحسن البصري وأبي مالك الغفاري. انظر: الدر المصون، للسمين الحلبي: 42/10.

(6) الذاريات: 7.

(7) الدر المصون: 607/5.

مِنَ الْأَبْنِيَةِ الصَّرْفِيَّةِ الْمَرْفُوضَةِ فِي الْأَسْمَاءِ

ودفع أهل اللغة ذلك؛ لأنه ليس في كلامهم فَعِيلٌ⁽¹⁾، وبه عبّر ابن يعيش (643هـ) معترضاً على البناء نفسه؛ فيقول: "إلاّ أنّه ليس في الكلام (فَعِيلٌ)"⁽²⁾، ومن قال بوجود (فَعِيل) أبو إسحاق الزجاج (311هـ)؛ حيث أجاز أنّ تكون (ضهياً)⁽³⁾ على وزن (فَعِيل)، وأنها مشتقة من (ضاهاً) أي شابه، فالهمزة أصلية والياء زائدة؛ فقال: "الهمزة زائدة كما زيدت في شمال، وغرقيّ البيضة"⁽⁴⁾ ولا نعلم أنها زيدت غير أول، إلاّ في هذه الأشياء، ويجوز أن تكون (فَعِيل)، وإن كانت بِنِيَّةٍ ليس لها في الكلام نظير. فإنّنا قد نعرف كثيراً ممّا لا ثاني له. من ذلك قولهم: كَنَهَبَل، وهو الشجر العظام، تقديره: (فَنَعَلَل)، وكذلك قَرَنُفَل، لا نظير له وتقديره: (فَعَنَلَل)"⁽⁵⁾.

قال ابن جني مستدركاً عليه: "هذا الذي ذهب إليه من الاشتقاق معنى حسن، وليس يعترض قوله شيءٌ إلاّ أنه ليس في الكلام (فَعِيل)، بفتح الفاء، إنما هو (فَعِيل) بكسرهما، نحو جَدِيمٍ وطِرِيمٍ، وِغْرِينٍ⁽⁶⁾، ولم يأتِ الفتح في هذا الفن ثبناً، إنما حكاه قوم شاذاً"⁽⁷⁾، وذهب سيبويه إلى أنّ الياء أصل والهمزة زائدة، ووزن ضهياً: (فَعَلًا)⁽⁸⁾، وهو بناءٌ مفقودٌ أيضاً، مثله مثل (فَعِيل) ولكنهم لم يتجنّبوه كما تجنّبوا (فَعِيل)، ودليل ذلك أنّ (فَعِيلًا) "إذا جاء في كلامهم كسروا أوّله نحو: جَدِيمٍ وطِرِيمٍ..... فثبّت إذا أنّ الذي ينبغي أن يُدعى فيه أنه (فَعَلًا) ويكون من الأبنية التي جاءت في كلامهم مفردة، لا ثاني لها"⁽⁹⁾.

(1) جمهرة اللغة : 659/2

(2) شرح المفصل: 180/4.

(3) المرأة التي لا تحيض فشابهت الرجال ويقولون ضهياً. انظر: لسان العرب: (ضها).

(4) غرقيّ البيض: قشرته. انظر: لسان العرب: (غرقيّ).

(5) معاني القرآن وإعرابه: 443/2.

(6) الجَدِيم: الحانق، والطِرِيم: العسل والسحاب الكثيف، والغَرِين: الطين على وجه الأرض بعد أن حمله السيل. انظر:

لسان العرب: مادة (حذم)، (طرم)، (غرن).

(7) سر صناعة الإعراب: 22/1.

(8) انظر الكتاب: 325/4.

(9) الممتع الكبير: ص325.

3- استعمال مصطلح: (البناء المعدوم): المعدوم في اللغة: هو الذي لا وجود له، وعبر به الرضي (686هـ) عن رفضه لبناء (فَعِيل)؛ فقال: "يَفْعَلُ موجود كَيَزِمَعِ وَيَلْمَعِ وَفَعِيلٌ معدوم"⁽¹⁾، وممن عبر به أيضاً ابن عصفور، وذلك عند وزنه لكلمة (صَلَّصَل) ⁽²⁾ بعد أن استخرج لها عدة أوزان منها: (عَفَّل) وهو من جَعَلَ الصاد الأولى زائدة، و(فَعَّل) من جَعَلَ الصاد الثانية زائدة، و(فَلَعَل) من جعل اللام الأولى زائدة، و(فَعَّل) من جعل اللام الثانية زائدة، وكلها أبنية وصفها بعد ذلك بالمعدومة في كلام العرب حيث قال: "فلما ثبت أنك كيفما فعلت في جعل أحد الحرفين زائداً يؤدي إلى بناء معدوم، ودخول في باب قليل، وكان باب صَلَّصَل كثيرًا، جعلت حروفه كلها أصولًا، وجعل صِنْفًا برأسه، ولم يدخل في باب من الأبواب المذكورة"⁽³⁾، وبناء على كلامه فإن وزن صَلَّصَل: (فَعَّل).

4 - استعمال مصطلح: (لم يستقر في كلامهم): ذكر الدكتور بدر بن محمد الجابري أن أول من استخدم هذا المصطلح هو ابن عصفور في كتابه الممتع الكبير في التصريف، وقد أكثر من استعماله؛ لأجل المنافحة عن سيبويه، والدفاع عنه ضد من استدرك عليه بعضاً من الأبنية، رافضاً في ذات الوقت هذه الأبنية المستدركة، وقد تابعه العلماء في استعماله هذا فانتشر مصطلحه بينهم فيما بعد⁽⁴⁾.

ومن الأمثلة على هذا الاستعمال قوله: "وأما كُنَادِرٌ ⁽⁵⁾ (فُفَاعِلٌ) كَعُذَافِرٍ ⁽⁶⁾، فيكون موافقاً لَكُدُرٍّ في المعنى، مخالفاً له في الأصول، كَسَبَطٍ وَسَبَطِرٍ، وهذا أولى من إثبات (فُفَاعِل)؛ لأنه لم يستقر في كلامهم"⁽⁷⁾.

وبناء (فُفَاعِل)؛ من الأبنية التي استدرکها الزبيدي (379هـ) على سيبويه، ويرى أن النون فيه زائدة ووزن الكلمة (فُفَاعِل) ⁽¹⁾، وهو رأي ابن القطاع في أبنيته⁽²⁾، وابن فارس في مقاييسه⁽³⁾، والفرابي في

(1) شرح شافية ابن الحاجب: 393/2.

(2) صلصل: ناصية الفرس. انظر: لسان العرب: (صلل).

(3) الممتع الكبير: ص 200.

(4) انظر: ما لم يستقر في كلام العرب: ص 66.

(5) كُنَادِر: جمع كُنْدُر وهو الغليظ القوي من حمر الوحش، ويقال: شاب كُنْدُرٌ وكُنْدُرٌ أي قوي صلب. انظر لسان العرب: (كدر) و(كندر).

(6) العُذَافِر: الأسد لشده، والجمل الشديد، والناقة الصلبة، واسم كوكب الذنب. انظر: لسان العرب: (عذفر).

(7) الممتع الكبير: ص 83.

مِنَ الْأَبْنِيَةِ الصَّرْفِيَّةِ الْمَرْفُوضَةِ فِي الْأَسْمَاءِ

ديوانه⁽⁴⁾ واستدلوا على ذلك بكُدْرٍ، فهو دليل قاطع على زيادة النون في كُدْرٍ⁽⁵⁾ وليس (فَعَالِل) كما هو منسوب لسيبويه، وعند ابن عصفور ومن ذهب مذهبه⁽⁶⁾.

ومن الأمثلة أيضاً قوله: " فَأَمَّا زَوْنُكَ ⁽⁷⁾ ف(فَعَلَّل) كَعَدَبَس ⁽⁸⁾، والواو أصل في بنات الأربعة، مثلها في وَرَنْتَل. وهذا أولى من إثبات بناء لم يستقر في كلامهم وهو (فَعَلَّل)"⁽⁹⁾، وهذا البناء الذي أسقطه ابن عصفور من كلام العرب هو من الأبنية التي استدرکہا الزبيدي أيضاً على سيبويه؛ حيث ذهب إلى أن زَوْنُكَ (فَعَلَّل)؛ لدليل الاشتقاق، وهو ما سُمع عن العرب من قولهم: زَاكَ فِي مَشِيئِهِ يَزُوْكَ زَوْكَانًا⁽¹⁰⁾، بينما يذهب ابن عصفور إلى أنه (فَعَلَّل)؛ لعدم وجود (فَعَلَّل)، وهو في ذلك متابع لسيبويه الذي جعل زَوْنُكَ مُلْحَقًا بِعَدَبَسٍ حَيْثُ قَالَ: "وما لحقه من الثلاثة من نحو عَدَبَسٍ: زَوْنُكَ"⁽¹¹⁾.

ورجَّح بعض الباحثين⁽¹²⁾ رأي الزبيدي، في أنه (فَعَلَّل)؛ لتبوت فعله، وهو (زَاكَ يَزُوْكَ) عند علماء اللغة⁽¹³⁾؛ وأن له نظائر من كلام العرب؛ وهو قولهم: (ضَغَطَّ) من الضَّغَاطَة وهي الضخامة، و(سَقَّنَج) و(هَجَنَّف) للظَّيْم، وقال بعضهم: جهنم (فَعَلَّل) من جهنم⁽¹⁴⁾.

(1) انظر: أبنية كتاب سيبويه، للزبيدي: ص153.

(2) انظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع: ص195.

(3) انظر: مقاييس اللغة: 193/5.

(4) انظر: معجم ديوان الأدب: 447/1.

(5) انظر: ما لم يستقر في كلام العرب، د. بدر بن محمد الجابري: ص50.

(6) انظر: لسان العرب لابن منظور: (كندر).

(7) الزَوْنُكَ: القصير المتبختر في مشيئته. انظر لسان العرب: (زنك).

(8) العَدَبَس: الرجل الطويل، والجمل الشديد، والقوي الخَلْقَة. انظر لسان العرب: (عَدَبَس).

(9) الممتع الكبير: ص88.

(10) انظر: أبنية كتاب سيبويه: ص209.

(11) الكتاب: 298/4.

(12) انظر: الأبنية المستدركة على سيبويه، عبد العزيز ابن أحمد المنيع: ص204-205.

(13) انظر: الخصائص لابن جني: 62/2، والألفاظ لابن السكيت: 164.

(14) انظر: الدر المصون: 356/2.

5. استعمال مصطلح: (تنكّب)⁽¹⁾: استعمل هذا المصطلح ابن جنّي، حيث قال: "وقالوا أيضا في جمع يقظان: يقَظ، وفي جمع يعر وهو الجدي: يعرّة، وفي جمع يابس: يباس. وإنما تنكّبوا ذلك عندي استتقالاً للكسرة في الياء"⁽²⁾.

المبحث الثاني

أبنية صرفية رُفضت لثقلها عند النطق

أولاً- التخفيف ورفض الثقل من سمات العربية:

لقد كان من سنن العرب في كلامهم أنهم يجنحون دائماً إلى التخفيف اللغوي ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً، ويبعدون ما يستقل على ألسنتهم، أو ما يؤدي إلى هذا الاستتقال، فالكلمة ذات المخارج الصوتية الثقيلة أهملوها في كلامهم، أو لجأوا إلى إزالة هذا الثقل بتخفيفها وفق قوانين لغوية معينة، وهذا الأمر بين وواضح في كتب اللغة، ومبسوط بكثرة في أبواب النحو والصرف؛ كباب الإعلال والإبدال والحذف والإدغام؛ ففي باب الإدغام - مثلاً - يدغمون الصوتين المتجانسين؛ طلباً للخفة وفراراً من ثقل النطق بهما⁽³⁾.

وفي باب الإبدال يبدلون حرفاً مكان حرف؛ كراهيةً للتضعيف وتسهيلاً للنطق كما في تظنّيت وتقصّيت؛ حيث أبدلوا من النون الثالثة والصاد ياءً، والأصل تظنّنت وتقصّنت⁽⁴⁾، وأبدلوا من تاء الافتعال طاءً إذا كانت فاء الكلمة حرفاً من حروف الإطباق، وذلك لصعوبة الانتقال من نطق الحرف المستعلي إلى الحرف المهموس كما في (اصطبر) والأصل (اصتبر)، فأتوا بالطاء من دون غيرها لتقاربها مع الصاد في هذا الاستعلاء⁽⁵⁾، ولمّا بينهما من مماثلة صوتية تُسهّل النطق؛ يقول ابن يعيش

(1) معنى تنكّب تجنّب، وتنكّب الطريق: تجنّبه ومال عنه. انظر: لسان العرب: (نكب).

(2) المنصف: ص117.

(3) انظر: المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري: ص 545.

(4) انظر: الكتاب لسبويه: 4/424 و شرح المفصل لابن يعيش: 5/374

(5) انظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي: 3/226.

مِنَ الْأَبْنِيَةِ الصَّرْفِيَّةِ الْمَرْفُوضَةِ فِي الْأَسْمَاءِ

(643هـ): "في الطاء إطباقٌ واستعلاءٌ يوافق ما قبلها، فيتجانس الصوتُ، ويكون العملُ من وجه واحد، فيكون أخفَّ عليهم" (1).

ومن مظاهر تخفيفهم اللغوي أنهم يميلون إلى قلب الواو ياء بعد ضم في بعض الأبنية منها: صِيمٌ في صُومٍ ونِيَمٌ في نُومٍ، وما ألجأهم إلى هذا القلب إلا خفة الياء بعد الضمة، وثقل الواو بعدها (2).

والصوت الذي يحتاج في إخراجهِ وتكوينهِ إلى تحريك عضو واحد أخفُّ لديهم من الذي يحتاج إلى تحريك عضوين؛ فالفتحة أخف من الضمة؛ لأنها تحتاج إلى تحريك عضو واحد وهو وسط الفم، بينما الضمة تحتاج إلى عضوين وهما الشفتان (3).

وقد اتفق العلماء على أن الحركات ثلاث: الفتحة والكسرة والضمة، وهي أبعاض حروف المد واللين، فالفتحة من الألف والكسرة من الياء، والضمة من الواو (4) وأجمعوا على أن الفتحة أخفُّ هذه الحركات؛ ولهذا نراهم يجنحون إليها متى توالى الحركات الثقيلة كالضمتين أو الكسرتين فيقولون - مثلاً - في عُزْفَاتٍ وكِسِرَاتٍ: عُزْفَاتٍ وكِسِرَاتٍ (5) ثم تليها في الخفة الكسرة (6) وتبقى الضمة هي أقوى الحركات وأثقلها؛ لأنَّ نطقها يحتاج إلى جهد عضلي أكثر من الكسرة والفتحة، ذلك أنها لا تُنطق إلا بانضمام الشفتين وارتفاعهما، ولا تحتاج إلى ذلك الفتحة والكسرة (7).

وبناء على ما سبق ذكره، فإنَّ العرب قد جرت على كثرة استعمال البناء الصرفي الخفيف على اللسان، ذي المقاطع الصوتية المتتابعة والمنسجمة، وخاصة ما تتابعت فيه الفتحان كالبناء الثلاثي (فَعَل) (8) الذي الذي يُعدُّ أخفَّ الأبنية عند النحويين، وهو ما نلاحظه في كلام سيبويه، الذي يحدد مراتب الأبنية من

(1) شرح المفصل لابن يعيش: 406/5.

(2) انظر: الكتاب لسيبويه: 362/4.

(3) انظر: الاشباه والنظائر، للسيوطي: 350/1.

(4) انظر: سر صناعة الإعراب: 33/1.

(5) انظر: الخصائص لابن جني: 60/1.

(6) انظر: الاشباه والنظائر: 350/1.

(7) انظر: بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، د. فاضل السامرائي: ص 103 - 104.

(8) انظر: الكتاب لسيبويه: 37/4.

حيث الخفة والثقل، ويبين مدى الانسجام الذي يعقب تتابع الفتحات، أو الفتحة مع الكسرة في البناء الواحد باعتبارهما أكثر خفة واستعمالاً من تتابعهما مع الضمة، فيَقَرَّرُ أَنَّ أكثر الأبنية خفة وانتشاراً هو (فَعَل) وأثقلها (فَعُل)؛ بينما بقي (فَعِل) بين المنزلتين؛ فيقول: "وقالوا: شَحِحْتَ، كما قالوا: بَخِلْتَ؛ وذلك لأنَّ الكسرة أخفُّ عليهم من الضمة، ألا ترى أن فَعِلَ أكثر في الكلام من فَعُلَ ... وليس شيءٌ أكثر في كلامهم من فَعُلٍ"⁽¹⁾؛ وما يؤيد كلامه؛ أنَّ أكثر ما يُخَفِّقونه من الأبنية ما تتابعت فيها الحركات الثقيلة، كتتابع الضمتين أو الكسرتين، نحو: عُنُق وإِبِل، فيقولون: عُنُق وإِبِل⁽²⁾ بتسكين الحرف الثاني فيهما، على اعتبار أنَّ السكون أخفُّ من الضمة والكسرة، ومعادلاً للفتحة، أو كما يقول ابن جني: السكون والفتح أحوال متقاربة⁽³⁾.

أمَّا البناء الذي تكررت فيه الفتحة، فلا يُخَفِّق لخفة الفتحة على اللسان؛ يقول سيبويه: "وليس أكثر في كلامهم من (فَعُل)، ألا ترى أنَّ الذي يخفَّف عَضُد وكَبِد، لا يُخَفِّق جَمَلًا"⁽⁴⁾.

ثانياً- ثقل الخروج من الكسر إلى الضم:

واعتماداً على ما سبق ذكره؛ من أنَّ العرب تميل دائماً إلى استعمال البناء الأخفَّ نطقاً، نجد في المقابل أنها ترفض البناء الثقيل، وخاصة ما اجتمعت فيه الضمة والكسرة، ولذات السبب استعملت العرب جميع أبنية الاسم الثلاثي عدا البنائين (فَعِل) و(فَعُل)⁽⁵⁾ لما فيهما من اجتماع حركتين ثقيلتين في بناء واحد، وما يسببه هذا التتابع من صعوبة في انتقال أعضاء النطق من وضع إلى وضع آخر يكون نقيضاً له؛ حيث إنَّ الكسرة أضيق الحركات وأكثرها تقدماً، والضمة أضيق الحركات وأكثرها تراجعاً⁽⁶⁾ ولذلك نفى سيبويه وجود هذين البنائين في اللغة حيث قال: "واعلم أنه ليس في الأسماء والصفات فَعِل ولا يكون إلا في الفعل، وليس في الكلام فَعُل"⁽⁷⁾.

(1) الكتاب، لسبويه : 37/4.

(2) انظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي: 42/1.

(3) انظر: الخصائص: 60/1.

(4) الكتاب: 37/4.

(5) انظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي : 35/1.

(6) انظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين : ص53-54

(7) الكتاب: 244/4.

مِنَ الْأَبْنِيَةِ الصَّرْفِيَّةِ الْمَرْفُوضَةِ فِي الْأَسْمَاءِ

وقد بيّن الرضي مراتب الخفة بين البنائين، مرجحاً خفة (فُعَل) وثقل (فَعْل) فيقول: "والخروجُ من الكسرة إلى الضمة أثقل من العكس؛ لأنه خروج من ثقيل إلى أنقل منه، فلذلك لم يأتِ فِعْلٌ لا في الأسماء ولا في الأفعال إلا في الجَبِّكِ إن ثبت ... وأما فُعْلٌ، فلَمَّا كان ثقله أهونَ قليلاً؛ جاءَ في الفعل المبني للمفعول" (1)، ولعلَّ خفة (فُعَل) التي أشار إليها الرضي، واستعماله في الفعل المبني للمفعول؛ هي من جعلت النحاة يتسامحون فيه، ويرجحون استعماله في أبنية الاسم الثلاثي كالدُّبُلِ، ويرفضون بناء (فُعَل)؛ يقول ابن جني: "الثلاثي جاء فيه لخفته جميع ما تحتمله القسمة؛ وهي الاثنا عشر مثلاً إلا مثلاً واحداً فإنه رُفِضَ أيضاً؛ لما نحن عليه من حديث الاستتقال وهو فِعْلٌ؛ وذلك لخروجهم فيه من كسر إلى ضم" (2)، فنلاحظ أنّ ابن جني ذكر (فُعَل) لثقله، ولم يذكر (فُعَل) فهذا اعتراف ضمني باستعماله، وهذا رُيُماً يعود بنا إلى خاصية الفرار من الحركة الثقيلة إلى الحركة الخفيفة التي اتّسمت بها العربية؛ والتي أسهمت في قبول (فُعَل) واستبعاد (فَعْل).

غير أنّ مسألة ثقل الخروج من الكسر إلى الضم التي أشار إليها النحاة، وجعلوها علة لرفض بعض الأبنية الصرفية؛ لم تقتصر على أبنية الثلاثي فقط، بل تجاوزتها لتشمل الرباعي وغيره من الأبنية المزيدة، فساهمت بعد ذلك في رفض بعض اللغات الواردة عن العرب.

وقد ظهر ذلك جلياً في حديث النحاة عن مسألة الخفة والثقل في اللغة، وما لهما من أثر في البناء الصرفي من حيث انتشاره وعدمه؛ وذكروا أن هناك أبنية رباعية الأصول قد رفضها الواقع اللغوي؛ لثقل الخروج من الكسر إلى الضم ومثّلوا لها ب (فُعَل)؛ يقول ابن جني: "وكذلك ما امتنعوا من بنائه في الرباعي - وهو فِعْلٌ - هو لاستكراههم الخروج من كسر إلى ضم وإن كان بينهما حاجز؛ لأنه ساكن فضغف لسكونه عن الاعتداد به حاجزاً على أن بعضهم حكى زُبَيْرُ (3) وِضْبِيلُ (4) وِخْرَفُ (5) (6)، ويصرح ويصرح برفضه لهذه الكلمات أكثر في موضع آخر فيقول: "فأما حكاية بعضهم (زُبَيْرُ) و(وِضْبِيلُ) - بضم

(1) شرح شافية ابن الحاجب: 36/1.

(2) الخصائص: 69/1.

(3) الزُّبَيْرُ: بكسر الباء وضمها: الثوب أو القطيفة. انظر: لسان العرب: (زأبر).

(4) الضْبِيلُ: بكسر الهمزة وضمها: الداھية. انظر لسان العرب: (ضأبل).

(5) الخرفع: القطن: انظر لسان العرب: (خرفع).

(6) الخصائص: 69/1.

الباء- فلا أصل لها ولا هي معروفة"⁽¹⁾، وقد انسحب هذا الرفض أيضاً على بعض الأبنية الثلاثية المزيدة، كما هو الحال في لفظة (إِصْبُع) بكسر الهمزة وضم الباء، والتي عدّوها لفظة شاذة⁽²⁾، يقول ابن جنّي: "حكيت عن بعض البصريين إصْبُع، وهذه ألفاظ شاذة لا تعقد بأباً، ولا يتخذ مثلها قياساً"⁽³⁾، ويقول ابن عصفور: "شاذٌّ لا يلتفت إليه؛ لقلة استعماله"⁽⁴⁾، ورؤي عن الفراء (207هـ) أنه قال: "لا يلتفت يلتفت إلى ما رواه البصريون، من قولهم (إِصْبُع). فإننا بحثنا عنها فلم نجدها"⁽⁵⁾.

ثالثاً . ثقل تتابع الحركات في البناء الواحد:

إنّ توالي ثلاث متحركات في المفردة الواحدة لا يشكل ثقلاً بقدر ما يشكله توالي أربع متحركات، بل ما توالى فيه حركة الفتحة كبناء فَعَلَ عدّه اللغويون من أعدل الأبنية وأخفها، وأكثرها استعمالاً وانتشاراً⁽⁶⁾ بينما الذي توالى فيه أربعة متحركات كان مكروهاً لديهم؛ لثقله على الألسنة؛ نحو: فَعْلَلٌ، وفِعْلَلٌ، ولعلّ كثرة الأصول في الرباعي والخماسي، مع تتابع حركاتها؛ قد سبباً ثقلاً دفع العرب فيما بعد إلى استعمال أكثر الأصول خفة فيهما، وإهمال البقية الأخرى ورفضها، والتي بلغت أصولها إلى أكثر من أربعين بناء في الرباعي، وأكثر من سبعين ومائة بناء في الخماسي⁽⁷⁾، وفي ذلك يقول ابن جنّي: "وأما ما أورده السائل في أول هذا السؤال الذي نحن منه على سمت، الجواب: من علة امتناعهم من تحميل الأصل الذي استعملوا بعض مُثْلُهُ، ورفضهم بعضاً، نحو امتناعهم أن يأتوا في الرباعي بمثال (فَعْلَلٌ) و(فَعْلَلٌ) و(فَعْلَلٌ) - في غير قول أبي الحسن - فجوابه نحو من الذي قدمناه: من تحاميمهم فيه الاستئصال"⁽⁸⁾، ويقول في موضع آخر: "إما إهمال ما أهمل مما تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصورة أو

(1) المنصف: ص54.

(2) انظر: لسان العرب: (صبع).

(3) الخصائص: 69/1.

(4) الممتع الكبير: ص56.

(5) المصدر نفسه: ص60.

(6) انظر: الخصائص: 60/1.

(7) انظر: تصريف الأسماء والأفعال، د. فخر الدين قباوة: ص64، 66.

(8) الخصائص: 68/1.

مِنَ الْأَبْنِيَةِ الصَّرْفِيَّةِ الْمَرْفُوضَةِ فِي الْأَسْمَاءِ

المستعملة فأكثره متروك للاستئصال وبقيته ملحقة به ومقفاة على إثره⁽¹⁾، أي أنهم استنقلوا استيعاب جميع أصوله لعلتين؛ إحداهما: أن أصولها على كثرتها مُهْمَلَةٌ لا تحمل معنى في تصاريفها، والأخرى ثَقُلَ الاسم لطوله، وتناقض حركاته؛ وهو ما دفع النحويين إلى سنّ قانون الخفة في الأبنية التي زاد عدد حروفها على ثلاثة أحرف؛ وذلك عن طريق:

1 - تسكين الثاني من حروفها أو ثالثها إذا كانت الكلمة اسماً، وهو ما حصل في الأبنية الرباعية والخماسية المجردة التي اختاروها⁽²⁾.

2 - تسكين الحرف الأول إذا كانت فعلاً من الأفعال التي فوق الرباعي كأفعال الأمر: انطلق، واقتدر واستخرج، ثم الإتيان بهمزة وصل لتسهيل النطق، فالبناء ذو الأربع متحركات مرفوض في كلامهم⁽³⁾. وقد أشار النحاة إلى بعض الأبنية الصرفية التي توالفت فيها أربعة متحركات؛ وتم رفضها لتقلها، وما ورد عليها من كلمات أدخلوها تحت نُدرة الاستعمال، أو من الكلمات التي كثر استعمالها على ألسنتهم، ثم حُففت بحذف أحد أصولها مع مرور الزمن، ومن هذه الأبنية التي ذكروها وأشاروا إليها⁽⁴⁾:

1 - (فَعَلَّ): نحو عَلِبَط⁽⁵⁾.

2 - (فَعَلَل) نحو جَنْدَل⁽⁶⁾.

وقد ذهبوا إلى أنّ الأصل فيهما عَلَابِط، وجَنَادِل بزيادة الألف، ثم حُذفت منهما تخفيفاً.

3 - (فَعَلَل) نحو: عَرْتَن، وقد ردّه الصرفيون؛ لندرته، وذهبوا إلى أنّه مُخَفَّفٌ أيضاً من عَرْتَن، حُذفت نونه كما حُذفت الألف في عَلَابِط؛ لمجيئها ثالثة ساكنة زائدة على القياس.

(1) المصدر نفسه: 55/1.

(2) انظر: شرح الأشموني على الألفية: 52/4.

(3) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: 434/4.

(4) انظر شرح شافية ابن حاجب للرضي: 49 / 1، وتصريف الأسماء والأفعال، د. فخر الدين قباوة: ص 65.

(5) الرجل الضخم، انظر لسان العرب: (علبط).

(6) المكان كثير الحجارة، انظر لسان العرب: (جندل).

4 - (فَعَلَّ) : نحو (عَرَّتَن) ، ومذهبهم فيه كسابقه، فهو عندهم مُخَفَّفٌ عن (عَرَّتَن) بفتح التاء، وقد استدلوا على ذلك بأنه لا يُحفظ شيء من هذه الأسماء إلا وهذه الزوائد قد وردت فيها⁽¹⁾.

وقد ذكر السيوطي أبنية رباعية أخرى؛ لندرة ما جاء عليها منها: فَعَلَّ، وفُعِّلَ وفَعَّلَ⁽²⁾، ولعل ندرة الاستعمال هذه تعود إلى تتابع الحركات المتناقضة في هذه الأبنية، وقد تمثلت في صعوبة الانتقال من الحركة الخفيفة إلى الحركة الثقيلة الذي تستكرهها العربية دائماً.

المبحث الثالث: أبنية صرفية رُفِضَتْ لعدم النظر

يُراد بالنظر في اللغة: المساوي والشبه والمِثْلُ والنَّدُّ⁽³⁾ وعدم النظر أي: عدم المساوي والمِثْلُ والنَّدُّ الذي يُراد القياس عليه.

وعدم النظر اصطلاحاً: أن لا يكون للشيء نظائر في بابيه، أو الواحد الذي لم يرد به سماع، والاستدلال بعدم النظر يُراد به: النفي لعدم وجود دليل الإثبات، وإنما يكون دليلاً على النفي لا على الإثبات، والمعنى: أن النظر يصح الحكم النحوي وأن عدمه ينفيه، وقد أكثر النحويون من الاحتكام إلى النظائر، وتعددت أقوالهم الدالة على قبولهم ما له نظير وردهم ما ليس له نظير⁽⁴⁾.

وفي علم الصرف: هو الحكم بأصالة الحرف أو زيادته في بناء يلزم منه بناءً لم يكن في كلام العرب⁽⁵⁾، وقد استعمل النحويون عدم النظر في رفض أبنية وإثبات أخرى، من ذلك ما نُقِلَ عن أبي علي الفارسي من أنه استدل به على أنَّ النون في (شيطان) أصل، ووزن الكلمة عنده (فَيْعَالٍ) وليس (فَعْلَان)⁽⁶⁾؛ "لأن سيبويه حكى: شيطنته فتشيطان، فلو كان من شاط لكان شيطنته على وزن فَعْلَنْتَه، وليس هذا البناء في كلام العرب، فهو إذاً فيعلته كبيطرتة فالنون أصلية والياء زائدة"⁽⁷⁾.

(1) انظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي : 49/1، والمنصف لابن جني: 27/1.

(2) انظر: همع الهوامع : 298/3.

(3) انظر: المصباح، للفيومي، ولسان العرب: (نظر).

(4) انظر: أصول النحو، جامعة المدينة العالمية: 301/1-302.

(5) انظر: أسس معرفة الزوائد وأثرها في عدم الاستحسان؛ ماجد محمد كاظم: ص9.

(6) انظر: أصول النحو، جامعة المدينة: 305/1.

(7) مشكل إعراب القرآن لمكي بن طالب: 140/1.

مِنَ الْأَبْنِيَةِ الصَّرْفِيَّةِ الْمَرْفُوضَةِ فِي الْأَسْمَاءِ

"ووجه الاستدلال بما ذكره أبو علي أنه استدل على أصالة النون في لفظ (شيطان) بما حكاه سيبويه عن العرب من قولهم: (تشيطن) وهو على وزن (تفعلن) لا (تفعلن)؛ إذ ليس من أبنيتهم (تفعلن)؛ فالنون هي لام الكلمة؛ فحمل أبو علي لفظ تشيطن على ما له نظير نحو: تدهقن، أي: صار دِهْقَانًا⁽¹⁾، ولم يحمله على ما لا نظير له في كلامهم"⁽²⁾، وما حكى أيضاً عن أبي عبيد القاسم بن سلام الأزدی (244هـ) - وهو حُجّة في اللغة - من أنه قد جعل (مندوحة) في قولهم: (مالي عنه مندوحة)، أي: متسع من (انداح)، وذلك فاسدٌ لأنّ انداح (انفعل) ونونه زائدة، ومندوحة (مفعولة) ونونه أصلية، إذ لو كانت زائدة لكان وزن الكلمة (مَنْفَعْلَةً)، وهو بناء غير موجود لا نظير له، فرفضه النحويون، والصواب أنّ نونه أصلية من الندح وهو طرف الجبل المتسع، ونحو من ذلك ما يُحكى عن أبي العباس ثعلب (291هـ) من أنه جعل أُسْكُفَةَ الباب من (استكف)، أي: اجتمع. وذلك فاسد؛ لأنّ استكف: (استفعل) وسينه زائدة، وأُسْكُفَةٌ: (أفعللة) وسينه أصلية؛ إذ لو كانت زائدة لكان وزنه (أُسْفَعْلَةً)، وذلك بناء مرفوض لا نظير له في أبنية كلامهم⁽³⁾.

واستعمله النحويون أيضاً من أجل الانتصار لمذهب على مذهب آخر، على غرار ما فعله أبو البركات الأنباري (577هـ) في كتابه: (الإنصاف في مسائل الخلاف)؛ فكان كثيراً ما يستدل به في إدارة الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة وينتصر للبصريين. وظهر ذلك عنده في كثير من المسائل؛ منها مسألة (الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم)، حيث ذهب مذهب البصريين في أنه مشتق من السمو، حُذفت منه الواو، وعُوِّض عنها بالهمزة في أوله، ولذلك سُمّيت السماء لعلوها، فالاسمُ يعلو على المُسمّى، ويدلُّ على ما تحته، على خلاف ما ذهب إليه الكوفيون؛ الذين يرون أنه مشتق من الوسم وهو العلامة، فالاسم وسم على المُسمّى وعلامة عليه يُعرف بها، حُذفت الواو وعُوِّض عنها بالألف في أوله، وقد أبطل ما ذهب إليه الكوفيون، ومُضَعَّفاً حجتهم وأدلتهم بعدم النظر، ومقوّياً مذهب البصريين⁽⁴⁾ فقال: "والذي يدل على صحة صحة ذلك أنه لا يوجد في كلامهم ما حذف فاءه وعُوِّض بالهمزة في أوله، كما لا يوجد في كلامهم ما حذف لامه وعُوِّض بالهاء في آخره، فلما وجدنا في أول (اسم) همزة التعويض علمنا أنه محذوف اللام،

(1) الدهقان بالضم والكسر: التاجر، وهو لفظ فارسي معرب. انظر: لسان العرب: (دهقن).

(2) أصول النحو، جامعة المدينة: 305/1.

(3) انظر: الممتع لابن عصفور: ص32.

(4) انظر: الاستدلال بالنظير وعدمه عند أبي البركات الأنباري: ص1120.

لا محذوف الفاء؛ لأنّ حملة على ما له نظير أولى من حملة على ما ليس له نظير؛ فدلّ على أنه مشتق من السُّمُو لا من الوَسْم⁽¹⁾.

وبناء على ما سبق ذكره فإنّ قبول الأبنية الصرفية ورفضها عند علماء اللغة يعتمد أساساً على موافقتها لكلام العرب، أي لا تخرج عن نظائره، وتعتمد أيضاً على مدى خضوعها للقياس الصرفي وقبوله لها، لأنّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم كما يقول أبو عثمان المازني⁽²⁾، ولا يتأتى ذلك إلا بوجود النظير، فإنّ عِدَم النظير (المقيس عليه) في اللغة رُفِض البناء الصرفي تبعاً لذلك، ويؤيّد هذا أنّ الخليل (170هـ) رفض من قاس (ارفععا) على (اقعنسا) في قول من أنشده:

* ترافع بنا العرُّ فارفععا *⁽³⁾

"لأنه بناء ممّا لامه حرف حلقى، والعرب لم تبني هذا المثال مما لامه أحد حروف الحلق، إنما هو ممّا لامه حرف فموي، وذلك نحو: أفعنسسَ واسحنككَ واكنندد⁽⁴⁾، فالخليل رفض كلمة ارفنعا؛ لأنّ لامها من حروف الحلق؛ تختفي معه غنة النون، وهي محمولة في زيادتها على حروف اللين؛ لمشابهتها لها في هذه الغنة، فإذا اختفت الغنة اختفى معها وجه الشبه، وهذا لا يكون إذا أتى بعدها حرف فموي، وفي المقابل لو سمعت من يقول على مثال صمحمح من الضرب: ضررب، ومن الأكل: أككل، ومن الشرب: شرب؛ لحكمت عليه بأنّه يتكلم العربية، وإن كانت العرب لم تتكلم بهذا؛ لأنّه بنى ذلك كله على مثال صمحمح المضعف العين واللام⁽⁵⁾، وهي كلمة عربية فصيحة بمعنى القوي الشديد⁽⁶⁾.

ومن هنا تطلّب إيجاد النظير للأبنية الصرفية التي حُكم على أحد حروفها بالأصالة أو الزيادة، وانتفت أدلة الزيادة الأخرى كالاقتاق وغيره من معرفته بشرط عدم قيام الدليل، فإذا قام الدليل فلا حاجة بعد ذلك

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي بكر الأنباري: 10/1.

(2) انظر: المنصف لابن جني: ص180.

(3) لم أعثر على قائله، وهو في أكثر المصادر منسوب إلى رجل قابل الخليل فأنشده. انظر: الشعر والشعراء، لابن قتيبة: 78/1، والخصائص: 367/1، والاقتراح للسيوطي: ص92.

(4) الخصائص: 363/1.

(5) المصدر نفسه: 363/1، 366.

(6) لسان العرب: (صمح).

مِنَ الْأَبْنِيَةِ الصَّرْفِيَّةِ الْمَرْفُوضَةِ فِي الْأَسْمَاءِ

لإيجاد النظير. ويدل على ذلك أنّ (إبل) لا نظير له في كلام العرب، وقد قبله النحويون لقيام الدليل عليه وهو السماع، وإذا أُتِيَ بالنظير بعد قيام الدليل فإنما للأنس به فقط⁽¹⁾.

وقد أفرد ابن جني باباً في كتابه الخصائص بعنوان: (باب في عدم النظير)؛ ذكر فيه بعض الأبنية الصرفية التي تمّ رفضها لعدم وجود النظير منها: (عزويت)⁽²⁾، وملخص كلامه في هذه الكلمة أنّها تحتل وزنين أحدهما: (فعويل)، والآخر: (فعليت) فرفضوا (فعويل)؛ لعدم قيام الدليل على أصالة الواو والتاء في كلام العرب، فاحتاجوا إلى نظير فلم يجدوا، ووجدوا نظيراً لـ(فعليت) وهو عَفْرِيْتٌ وَنَفْرِيْتٌ؛ فقبلوه وثبت بهذا أنّ الواو في عَزْوِيْتٍ أصلية والتاء زائدة⁽³⁾، وإلى ذلك ذهب ابن عصفور متابعاً ابن جني في كلامه عن عَزْوِيْتٍ، فرفض أن يكون على (فعويل)، وقيل أن يكون على (فعليت)؛ لوجود نظيره وهو عَفْرِيْتٌ⁽⁴⁾.

ومن الأبنية التي جرى الخلاف حولها، وكان لعدم النظير أثر في رفضها: (منجنيق)، فمذهب سيبويه أنّ الميم أصل والنون الأولى زائدة، ووزن الكلمة (فَنَعْلِيلٌ)، لوجود النظير وهو عَنْتَرِيْسٌ⁽⁵⁾، ولقولهم في الجمع: مجانق ومجانيق، فسقوط النون في الجمع دليل على زيادتها، وإذا ثبت زيادة النون فُضِي على الميم بالأصالة؛ لئلا يجتمع زائدان في أول الاسم، فيؤدّي إلى عدم النظير⁽⁶⁾.

وذهب الفراء إلى أنّ الميم والنون الأولى زائدتان، لقول العرب: جَنَفْنَاْهُمُ أَي: رميناهم بالمنجنيق، ووزن الكلمة عنده (مَنَفْعِيلٌ)، فسقوط الميم دليل على زيادتها، ورفض هذا البناء لعدم النظير في اجتماع الزوائد بأوله، ولم يكن جارياً على فعله كمنطلق ومُستخرج⁽⁷⁾

(1) انظر: الكتاب: 244/4، والخصائص: 198/1.

(2) اسم بلد، وقيل: اسم للداهية، وقيل: هو القصير. انظر معجم البلدان لياقوت الحموي: 119/4.

(3) انظر: الخصائص: 198/1.

(4) انظر: الممتع الكبير: ص50، والعفريت: الخبيث من الرجال. انظر: لسان العرب: (عفر).

(5) الداهية، والناقاة الصلبة الشديدة، والشجاع من الخيل. انظر لسان العرب: (عترس).

(6) انظر الكتاب: 345/2.

(7) انظر المنصف لابن جني: ص147، و شرح المفصل، لابن يعيش: 331/5، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي:

344/2، والممتع الكبير، لابن عصفور: ص169.

وقد ذكر النحويون أبنية أخرى كان لعدم النظير في أصولها أثر في رفضها؛ فأدخلوها في أبنية المزيد لكثرة وانتشاره؛ وهو ما يُعرف عند النحويين (بالدخول في أوسع البابين، عند لزوم الخروج عن النظير)، وذلك بأن "يكون في اللفظ حرف واحد من حروف الزيادة، إن جعلته زائداً أو أصلياً خرجت إلى بناء لم يثبت في كلامهم، فينبغي أن يحمل ما جاء من هذا على أن ذلك الحرف فيه زائد؛ لأنَّ أبنية الأصول قليلة، وأبنية المزيد كثيرة منتشرة، فحمله على الباب الأوسع أولى"⁽¹⁾، ومن هذه الأبنية:

1- تَنْفَل⁽²⁾: فلو جُعِلت التاء الأولى أصلية لصار الوزن (فَعَلُّ) وهو مرفوض لعدم النظير في أبنية الرباعي الأصول، فقضى عليها بالزيادة⁽³⁾.

2- (أَنْدَلَس): فإن قضيت على الهمزة والنون بالأصالة لصار الوزن (فَعَلُّ) فرفضوه لعدم النظير في أبنية الخماسي الأصول؛ فقضى عليهما بالزيادة، ووزنه (أَنْفَعَل)؛ لعدم النظير وانتفاء دليل الزيادة⁽⁴⁾

3- (كَنْهَيْل)⁽⁵⁾: فإن قضيت على النون بالأصالة لصار الوزن (فَعَلُّ)، وهو عديم النظير في أبنية الخماسي، يقول سيبويه: "أما كَنْهَيْل فالنون فيه زائدة؛ لأنه ليس في الكلام على مثال سَفَرَجُل"⁽⁶⁾ فقضى عليها بالزيادة ليصير وزنه (فَنْعَل)⁽⁷⁾.

4- (هَنْدَلَع): من أبنية ابن السراج التي استدرکها على سيبويه، مُضيفاً به بناءً خامساً على أبنية الخماسي المجرد، حيث قال: "وأما هَنْدَلَع فلم يذكره سيبويه: وقالوا: هي بقلة"⁽⁸⁾، وقد جعل ابن السراج النون أصلاً، وردّه النحويون لعدم النظير، وجعلوا النون فيه زائدة ووزنه (فَنْعَل)؛ يقول ابن عصفور: "ولم يحفظ منه غيره، وهذا عندي إنما ينبغي أن يُحمل على أنه (فَنْعَل)، والنون زائدة، ويُحكم عليها بالزيادة، وإن لم تكن في موضع زيادتها؛ لأنه لم يتقرر (فَعَلُّ) في أبنية الخماسي، فيحكم من أجل ذلك على النون

(1) الممتع الكبير لابن عصفور: ص50.

(2) ابن التعلب، انظر: لسان العرب: (تفل).

(3) انظر: شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الاسترأبادي: 608/2.

(4) انظر: الخصائص: 199/1.

(5) نوع من الشجر، انظر لسان العرب: (كهيل).

(6) الكتاب: 324/4.

(7) انظر: الممتع الكبير، لابن عصفور: 50/1.

(8) الأصول في النحو: 186/3.

مِنَ الْأَبْنِيَةِ الصَّرْفِيَّةِ الْمَرْفُوضَةِ فِي الْأَسْمَاءِ

بالزيادة، فإن قيل: ولم يثبت أيضاً من مزيد الرباعي (فُعَلِّل)، قيل له: هو على كل حال ليس له نظير، فدخله في الباب الأوسع أولى - وهو المزيد - لأنَّ أبنية المزيد أكثر من أبنية المجرد من الزيادة⁽¹⁾.

5 - (عُرُنْد)⁽²⁾ إذا قضيت على النون بالأصالة لصار وزنه (فُعَلِّل)، وهذا لا نظير له في أبنية الرباعي المجرد؛ فُقضي عليها بالزيادة⁽³⁾.

ومن الأبنية الثلاثية المجردة المرفوضة بناء (فُعَلِّل) بكسر الفاء وضم العين، وقد مرَّ ذكره في المطلب الأول على أنه من الأبنية التي رُفضت بسبب ثقل الخروج من الكسر إلى الضم، ولكن أشار بعض النحويين إلى علة رفض أخرى وهي عدم النظير، إذ لم يأت على هذا الوزن غير كلمة واحدة لا غير، وهي (الحَبِك) في قراءة أبي مالك الغفاري⁽⁴⁾ الواردة في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحَبِكَ﴾⁽⁵⁾ ولشذوذ القراءة؛ فإنَّ النحويين لم يتخذوها دليلاً كافياً على صحة ثبوت هذا الوزن؛ لاحتمال أن يكون القارئ "بعد أن كسر الحاء توهم قراءة الجمهور فضم التاء، وهذا من تداخل اللغات، وليس في كلام العرب هذا البناء"⁽⁶⁾، يقول أبو حيان (745هـ) مُشيراً إلى أنَّ هذا البناء لا نظير له في العربية حيث يقول: "قرأ أبو مالك أيضاً: الحَبِك بكسر الحاء وضم الباء ... وهو عديم النظير في العربية: في أبنيتها وأوزانها"⁽⁷⁾ فلعدم النظير مع غياب الدليل رُفض هذا البناء كما يقول أصحاب الصنعة.

الخاتمة

في الختام لا يسعني إلا أن أشكر الله الذي أعانني على إتمام بحثي هذا، متمنياً من الله العليّ القدير أن أكون قد وُفقت في الوصول إلى ما أسعى إليه! وهو إعطاء فكرة - ولو مُبسّطة - للقارئ العزيز على

(1) الممتع الكبير: ص 57.

(2) الشديد الغليظ. انظر: لسان العرب: (غرد).

(3) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري: 265/2.

(4) انظر: روح المعاني، للألوسي: 6/14.

(5) الذاريات: 7.

(6) انظر: المحرر الوجيز لابن عطية: 5/172.

(7) البحر المحيط في التفسير: 549/9.

الأبنية المرفوضة في الأسماء، كما أتمنى أن أكون قد وفقت في استخلاص بعض علل رفضها. وإليك بعض نتائج بحثي هذا:

- هناك أبنية مرفوضة؛ لأنّ العرب لم تستعملها البتة، ولكنها موجودة بتقاليبها في مخيلة متكلم العربية، ويسمونها أبنية مُهملة لا ترمز إلى أي معنى، وقد أشار إليها مؤلفو المعاجم في معاجمهم، والنحويون في مؤلفاتهم، كابن جنّي وغيره، فهذه الأبنية لا يصحّ القياس عليها عند النحويين.

- قضية الخِفة والثقل لها أثر مباشر في رفض البناء أو قبوله، وما رُفضت الأبنية إلاّ بسبب ثقلها على اللسان والعكس، فالعربية دائماً تجنح إلى الخِفة.

- تعددت المُسمّيات عند النحويين في رفض الأبنية؛ فاستعملوا عدة مصطلحات منها: بناء مرفوض، بناء معدوم، ليس في كلامهم، لم يستقر في كلامهم، بناء غير موجود، بناء لا نظير له في الكلام، وغير ذلك ممّا تعجّب به كتب اللغة.

- تُعدّ الأبنية الثلاثية في الأسماء أكثر استعمالاً وقبولاً، وأسهل استيعاباً لجميع أصولها، وذلك يعود لخفتها من حيث توسط العين بين المتضادين الفاء المتحركة واللام الساكنة، فصارت أعدل الأبنية.

- أُستعملت جميع أبنية الثلاثي المجرد في كلام العرب إلاّ بناءين، قد جرى الخلاف فيهما، والراجح أنّه لاوجود لهما في الأسماء، وهما: (فَعْل) و(فَعُل) وقد رُفضا استعمالاً؛ لخروج من ثقيل إلى ثقيلٍ مثله. وهذه علة رفض عامة في الثلاثي وغيره، إلاّ أنّ ثقل (فَعُل) أهونٌ قليلاً كما يقول الرضي، لذلك استعملوه في الفعل المبني للمجهول، وانعدم (فَعُل) في الأسماء والأفعال إلاّ في اسم واحد وهو (الجَبْك) وقد اختلفوا فيه فلا يُتخذ دليلاً.

- الأبنية الرباعية في الأسماء، بلغت أكثر من أربعين بناءً، أُستعمل منها ستة أبنية باتفاق، ورُفضت البقية وسبب هذا الرفض يعود إلى شيئين: طول البناء، وتناقض حركاته، وبالتالي صعب استيعاب جميع أصوله، وهذا يجري على البناء الخماسي أيضاً.

- إذا تردد الحرف بين الأصالة والزيادة، وغاب الدليل وفُقد النظير؛ رُفض في أبنية الأصول، وجعلوه في أبنية المزيد، لكثرتهم، من ذلك: كَنَهْلٌ، وهُنْدَلَعٌ، وعُرُنْدٌ.

- أثبت البحث أنّ أخف الحركات الفتحة، وتليها الكسرة، وأثقلها الضمة، وأنّ خِفة (فَعُل) جعلته أكثر قبولاً واستعمالاً، و(فَعُل) في المرتبة الثانية، وأقلها انتشاراً واستعمالاً (فَعُل) وقد نصّ على ذلك سيبويه.

مِنَ الْأَبْنِيَةِ الصَّرْفِيَّةِ الْمَرْفُوضَةِ فِي الْأَسْمَاءِ

- البناء إذا عُدِمَ النظير، أو لم يُرَاعَ فيه انسجام الحركات، ومخارج الحروف يكون مآله إلى النقل، وبالتالي يكون رفضه أقرب من قبوله، وما رفضوا بعضاً من المركبات الثنائية، نحو: سص، وطس، وظث، ونظ، وضح وضح إلا لتقارب مخارج أصواتها، وعدم انسجامها⁽¹⁾.

- الأبنية الرباعية التي تتابعت فيها الحركات ك(فَعَلَل) و(فَعَلِل) و(فَعَلُل)، مرفوضة في العربية؛ لوجود دوافع النقل، وهو طول البناء وتكرار المتحركات، وهي في حقيقة أمرها مُخَفَّفة عن أبنية أخرى.

- البناء الشاذ، أو قليل الاستعمال، أو المُخْتَلَف فيه، لا يُتخذ دليلاً لإثبات البناء عند النحويين ولا يُقاس عليه.

- أي بناء عُدِمَ فيه النظير؛ رفضه النحاة، كرفضهم ل(مَنْفَعِل) في وزن منجنيق، و(فَعْوِيل) في وزن غزويت، لعدم النظير في اجتماع زائدين في الأول، وزيادة الواو وأصالة التاء في الثاني.

- رفض بعض النحويين الأبنية المُستدرَكة على سيبويه، وكان في مقدمتهم ابن جني وابن عصفور، وإن كانت هذه الاستدراكات لا تُنقص من عمل سيبويه واجتهاده فيما قدّم؛ إلا أنّ الراضين لهذه المُستدرَكات قد حالفهم الصواب في رفضهم لأبنية، وجانبهم في غيرها. فمثال ما حالفهم فيه الصواب:

رفضهم لبناء هُنْدَلَع بوزن (فُعَلَل) الذي استدركه ابن السراج في أصول الخماسي لعدم النظير ومثال ما جانبهم فيه الصواب:

رفضهم لبناء زَوَتَّكَ بوزن (فَنَعَل) بحجة انعدام النظير، وقد أثبتته العلماء ومنهم الزبيدي بالاشتقاق، وبوجود النظير.

المصادر والمراجع

أولاً- القرآن الكريم برواية قالون عن نافع.

ثانياً- الكتب المطبوعة

- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع الصقلّي، تحقيق: أحمد محمد عبد الدائم، مطبعة دار الكتب المصرية، 1999م.

- أبنية كتاب سيبويه، أويكر محمد بن حسن الزبيدي، تحقيق: أحمد راتب حموش، دمشق، مجمع اللغة العربية.

(1) انظر: الخصائص: 55/1.

- أصول النحو، مناهج جامعة المدينة العالمي، كود المادة: GARB5353 المرحلة: ماجستير.
- الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت
- الاقتراح، جلال الدين السيوطي، ط/2، 2006م.
- الإتيان في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو بالبركات الأنباري، ط/1، المكتبة العصرية، 2003م.
- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، الناشر: دار الفكر - بيروت، 1420هـ..
- بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، فاضل السامرائي، شركة العاتك لصناعة الكتاب، ط/2، القاهرة 2006م.
- تصريف الأسماء والأفعال، د. فخر الدين قباوة، ط/2، بيروت 1988م.
- جمهرة اللغة، ابن دُرَيْد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، ط/1987م.
- الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الإله نيهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط/4.
- الدر المصون للسمين الحلبي، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الألويسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/1، 1415هـ.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان ط/1، 1421هـ - 2000م.
- شرح الأشموني على الألفية، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط/1، 1419هـ - 1998.
- شرح المفصل، موفق الدين ابن يعيش، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط/1، 1422هـ - 2001م.
- شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الاسترأبادي، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، ط/1، 1425هـ - 2004م.
- شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الاسترأبادي، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة، محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1395هـ - 1975م.
- الشعر والشعراء، ابن قتيبة الدينوري، دار الحديث، القاهرة 1423هـ.
- الكتاب لسبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/3، 1408هـ - 1988 م.

مِنَ الْأَبْنِيَةِ الصَّرْفِيَّةِ الْمَرْفُوضَةِ فِي الْأَسْمَاءِ

- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تحقيق: عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر، دمشق، ط/1، 1416هـ - 1995م.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر/بيروت، الطبعة الأولى.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط/1 - 1422 هـ.
- مشكل إعراب القرآن لمكي بن طالب القيسي، مؤسسة الرسالة - بيروت ط/1، 1405هـ.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي، المكتبة العلمية - بيروت.
- معجم البلدان لياقوت الحموي، الناشر: دار صادر، بيروت، ط/2، 1995م.
- معجم ديوان الأدب، ياقوت الحموي، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مراجعة: إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، 1424هـ - 2003م.
- المفصل في صنعة الإعراب، لجار الله الزمخشري، تحقيق: علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال - بيروت، ط/1، 1993م.
- مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، 1399هـ.
- المقتضب، أبو العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب - بيروت.
- الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، مكتبة لبنان ط/1، 1996م.
- المنصف (شرح كتاب التصريف للمازني)، أبو الفتح عثمان بن جني، الناشر: دار إحياء التراث القديم، ط/1، 1373هـ - 1954م.
- المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، 1980م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر.

ثالثاً- المجلات العلمية:

- الأبنية المستدركة على سيوييه، عبد العزيز ابن أحمد المنيع، مجلة العلوم الإنسانية للغة العربية وآدابها، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد: (8)، إبريل - يونيو - 2023م.
- الاستدلال بعدم النظير وعدمه عند أبي البركات الأنباري، عبد العزيز المرسي الحداد، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، المجلد الثالث، العدد: (35).

- أسس معرفة الزوائد وأثرها في عدم الاستحسان؛ ماجد محمد كاظم، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني: المجلد: (25)، حزيران 2018م.
- الكسائي وأثره في نشأة الصواب اللغوي عند العرب، الطاهر نعيجة، مجلة الآداب والحضارة الإسلامية، مجلد: 12، العدد: 25، 2020م.
- ما لم يستقر في كلام العرب، د. بدر بن محمد الجابري، قسم اللغويات، كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مجلة العلوم العربية، العدد: (33)، 1435هـ.

One Of The Rejected Morphological Structures In The Name

Dr- Fawzi Hussein Al-Rashdi

Faculty of Education Qarabouli, El-Mergib University

Abstract:

This research sheds light on the most important reasons that prompted Arabic scholars to reject some of the structures of nouns. The research is organized into three chapters. The first chapter is titled: The meaning of the rejected morphological structure and the methods of rejection by grammarians. The second chapter is entitled: Morphological structures that were rejected due to their heaviness when pronounced, such as (Fu'il and Fi'ul) in the trilateral structures, and the successive and contradictory vowels in the quadrilateral and quintilateral structures. The third chapter is entitled: Morphological structures that were rejected for lack of counterpart, such as the structure: (Fi'wil) in the weight of (Ezzwit), as there is no analogue for this word, in which the ta' is original and the waw is superfluous, and the structure: (usfu`lah) in the weight of (`uskufa); for lack of analogue. It was found at the end of the research that such structures are exceptions to the words of the Arabs, so it is not appropriate to use them for comparison, or search for evidence to prove their validity.

Key words: Structures, Morphological, Rejected, nouns.

مِنَ الْأَبْنِيَةِ الصَّرْفِيَّةِ الْمَرْفُوضَةِ فِي الْأَسْمَاءِ
